مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والانسانية
EL - HAKIKA (the Truth)
Journal for Social and Human Sciences

المجلد: 23 / العدد: 02 / السنة: 2024 ص ص:202–221

جوانب من السياسة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر في عهد الجنرال دو روفيقو (1831–1833م)

Aspects of French colonial policy in Algeria during the reign of General de Rovigo (1831-1833)

مريم خالدي

جامعة أحمد درايعية أدرار (الجزائر)،mer.khaldi@univ-adrar.edu.dz

تاريخ الاستلام: 03/04/ 2024 تاريخ القبول: 12/05/ 2024 تاريخ النشر:30/ 06 /2024

ملخص: تأتي الدراسة للبحث في السياسة الفرنسية خلال السنوات الأولى للاحتلال الفرنسي، والتي تخص القادة العامون قبل استحداث منصب الحاكم العام، سياسة تقوم على استخدام العنف العسكري و اغتصاب الأراضي وتشجيع الاستيطان، وهذا ما يُلاحظ من سياسة جنرالات فرنسا منذ السنوات الأولى للاحتلال، بداية مع الجنرال دي بورمون وصولا إلى الجنرال دو روفيقو، هذا الأخير الذي ارتبط إسمه بمذبحة العوفية في تاريخ الجزائر، من خلال هذا المقال سنحاول إماطة اللثام عن جوانب من السياسة الاستعمارية للدوق دو روفيقو في الجزائر، هذه السياسة التي عكست كل مظاهر الوحشية والقمع والعنف العسكري، فضرب الرؤس والإعدام والإبادة كان عملا مشروعا في نظره للقضاء على المقاومة، هذا فضلا عن الانتهكات الفظيعة للمقدسات الدينية من تهديم وتخريب، وفي الأخير كان عنف سياسته يؤدي إلى عنف المقاومة ضده طيلة السنتين التي قضاها كقائد عام في الجزائر.

كلمات مفتاحية: السياسة الاستعمارية؛ روفيقو؛ السياسة الاستيطانية؛ السياسة الأهلية.

Abstract:

The study comes to examine French policy during the first years of the French occupation, which concerned general commanders before the creation of the position of governor-general, a policy based on the use of military violence, the usurpation of lands, and the encouragement of settlement, and this is what is observed from the policy of French generals since the first years of the occupation, beginning with From General de Bourmont all the way to General de Rovigo, the latter whose name was associated with the Aufia massacre in the history of Algeria. Through this article, we will try to uncover aspects of the colonial policy of the Duke de Rovigo in Algeria, this policy that reflected all manifestations of brutality, oppression and violence. Military, beheadings, executions and extermination

were a legitimate act in his view to eliminate the resistance, in addition to the horrific violations of religious sanctities of demolition and vandalism, and in the end the violence of his policy led to the violence of the resistance against him throughout the 2 years he spent.

Keywords: Colonial policy; Rovigo; settlement policy; civil policy.

مقدمة:

شرعت الإدارة الاستعمارية الفرنسية منذ أن وطأت أقدامها الجزائر سنة 1830م بتجسيد مشروعها الاستعماري، الرامي إلى التمكين لفرنسا في الجزائر، وزيادة الاستغلال اللامتناهي للأرض والإنسان، وأدركت فرنسا منذ البداية أن تحقيق مشروعها هذا لا يمكن أن يتحقق بالقوة العسكرية فقط؛ لذا تم فتح المجال الواسع امام القادة العسكريين للتحكم في إدارة الجزائر وتسييرها، وتحت ضغط المقاومة شرقا وغربا كان الفشل الذريع حليف معظمهم، فكلما سقط قائد أرسلت فرنسا بديلا عنه أكثر خبثا وأشد لؤما.

ولعل من أشد المتحمسين لتطبيق السياسة الاستعمارية في الجزائر هو الجنرال الدوق دو روفيقو المعروف بسياسته البوليسية الجائرة تجاه الجزائريين. سنحاول في هذه الورقة العلمية تسليط الضوء على جوانب من السياسة الاستعمارية لهاته الشخصية، والتي لم تلق اهتماما كبيرا من طرف الباحثين على الرغم من جرائم الإبادة والعنف التي لازمت سياسته في الجزائر، والتي تعتبر امتدادا لمن سبقه من القيادات العامة التي استلمت حكم الجزائر بداية الاحتلال.

وبناء عليه؛ سنحاول خلال هذه الورقة العلمية تناول جوانب من السياسة الاستعمارية لهاته الشخصية من خلال الإجابة عل الإشكالية التالية: ما هي ملامح السياسة الاستعمارية في عهد الدوق دو روفيقو؟ وما تداعياتها على الأهالي الجزائريين؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

– من هو الجنرال الدوق دو روفيقو؟

– كيف كانت سياسته الأهلية تجاه الجزائريين؟

– كيف كانت سياسته الدينية تجاه المؤسسات الدينية في مستعمرة الجزائر؟

– وما هي أبرز معالم الاستيطان في عهده؟

تأتي الدراسة كمحاولة لمواصلة البحث في سياسة الجيش الفرنسي في الجزائر، والتي طالما ارتبطت بالقمع والإبادة، وتحديد أُثرها على المجتمع الجزائري، خصوصا أن السياسة الأهلية التي ارتبطت بعهد الدوق دو روفيقو احتوت على مجازر دموية بقيت لغاية الآن دون تحقيق ومحاسبة قانونية لمرتكبيها.

– الكشف عن الدور الذي لعبه القادة العسكريون الأوائل في التأسيس لمستعمرة استيطانية فرنسية في الجزائر.

– إبراز السياسة الدموية والإجرامية لقادة الاحتلال الفرنسي تجاه المقاومة الجزائرية خلال السنوات الأول للاحتلال.

ولدراسة الموضوع اعتمدنا على المنهج التاريخي الاسترادادي لتحليل الوقائع التاريخية، انطلاقا من مجموعة من المصادر والمراجع والمقالات ذات الصلة بالموضوع.

المبحث الأول: التعريف بالجنرال دو روفيقو

بدأت معالم الإدارة الاستعمارية تتجسد منذ الأيام الأولى لعملية الغزو، حيث شهدت المرحلة الأولى في الجزائر تولي قادة عامون عسكريون إدارة الجزائر، قبل استحداث منصب الحاكم العام، باعتبار أن أول قائد حمل صفة القائد العام في الجزائر كان وزير الحربية دي بورمون(De Bourmont) الذي كلف بالقيادة العامة للحملة، لذلك ارتبطت هذه التسمية بمن جاء بعده، إذ تولى القيادة العامة في الجزائر حتى سنة 1834م خمسة شخصيات عسكرية كان أولهم دي بورمون وآخرهم فوارول(Voirol) الذي حكم بالنيابة. وقد حكم القائد العام الدوق دو روفيقو ابتداء من ديسمبر 1831م؛ فمن هو الدوق دو روفيقو؟

ولد الدوق صفاري دو روفيقو(Anne Jean Marie René Savary) في 26 أفريل 1774م في سيدان–مقاطعة مارك آردين– بفرنسا**(Savary, 1914, p. 1)**، خدم كاحتياطي في الكتيبة النورماندية عند قيام الثورة الفرنسية، ثم التحق بجيش الراين، كما شارك في الحملة الفرنسية على مصر ضمن صفوف الفرقة الأولى، رقي إلى رتبة جنرال سنة 1805م، كما شارك في معارك النمسا وبولونيا واسبانيا وبروسيا**(Arsène, 1856, p. 272)**، وفي سنة 1810م، عين وزيرا للشرطة واحتفظ بهذا المنصب إلى غاية سقوط الإمبراطورية الفرنسية الأولى، ولما عادت الملكية الى عرش فرنسا هرب للخارج، لكن ثورة جويلية أعادته إلى باريس(**حرب، 1983، صفحة 64**).

تولى روفيقو السلطة في الجزائر خلفا للجنرال بيرتزن، وتم تعيينه بلقب القائد العام لفيلق احتلال أفريقية بأمر ملكي صادر في 1 ديسمبر 1831م، كان يتبع إداريا وزير الحربية، وفي عهده تم فصل السلطة العسكرية والسلطة المدنية، فكانت سلطته تتمثل في الحفاظ والدفاع على أمن الممتلكات الفرنسية بالجزائر، ويتبعه حاكم فيلق وهران بواييه، كما تقع تحت أوامره الإجراءات السياسية والأمن العام في الأماكن الواقعة تحت حكمه. في حين تم تعين البارون بيشون (Le Baron pichon) في منصب المتصرف المدني(**سعد، 1992، صفحة 52**).

بقى دو روفيقو في الجزائر مدة سنتين كحاكم عام، وأمام عجزه عن صد المقاومة، والمشاكل الإدارية والعسكرية في عهده، اضطر لمغادرة الجزائر في 4 مارس1833م، اثر مرض أصابه وخلفه في منصبه الجنرال فوارول، وقد شاع أنه أصيب بسرطان الفم، وقيل أنه كان يعاني من مرض عصبي ونفسي أصابه نتيجة إقدامه على مذبحة العوفية. لم يلبث أكثر من شهرين بعد عودته لباريس وتوفي في جوان 1833م (**سعد، 1992، صفحة 55**).

المبحث الأول: سياسة الدوق دو روفيقو تجاه المؤسسات الدينية

أولا– تجاه المساجد

تؤكد الكتابات التاريخية بأن الجانب الديني في الحملة الفرنسية على الجزائر كان حاضرا وبقوة وأن الحملة ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالكنيسة والتبشير، من اجل القضاء على الدين الإسلامي وإعادة بعث المسيحية، فخلال عهد الدوق دو روفيقو تعرضت المؤسسات الدينية إلى محاربة شديدة كشفت عن مدى تعصبه الديني ونزعته الصليبية، ونظرا للدور الذي يلعبه المسجد في الحفاظ على الشخصية الوطنية وترسيخ الأخلاق الدينية، فقد كان ضمن الإستراتيجية العسكرية لقوات الاحتلال في المرحلة الأول للاحتلال تهديم العشرات من دور العبادة، وقد استهل الدوق بداية حكمه بأن أمر في 8 جانفي 1832م بتشكيل لجنه مهتمة بإحصاء المباني لاستغلالها في إيواء المصالح المدنية والعسكرية، انتهت اللجنة بالمطالبة ب 5 مساجد، ولإضفاء الشرعية على هذه المطالب أشارت اللجنة إلى كون 40مسجدا في العاصمة لا يقصدها الحضر (**حفاف، السياسة الدينية الفرنسية بالجزائر مع بداية الاحتلال على عهد الدوق دو روفيكو1831–1833م، 2016، صفحة 83**).

ولعل من أشهر المساجد التي هدمت في عهد الدوق دو روفيقو هو مسجد"كتشاوة"، الذي يعتبر من أكبر مساجد العاصمة، يعود تاريخ بنائه إلى القرن 11هـ/17م، هدمه حسن باشا سنة 1793 وشيّد مكانه مسجدا أخر أطلق عليه من حينها مسجد كتشاوة (**بقطاش، ب ت، صفحة 40**)، ارتبط اسم روفيقو في الجزائر بتحويل جامع كتشاوة إلى كنيسة كاثوليكية. ولإضفاء طابع الشرعية على عملية تهديمه أمر بتشكيل لجنة يرأسها العالم بيربروجي (Berbrugger) وضمت اللجنة مفتيين جزائريين منهم المفتي المالكي مصطفى ابن الكبابطي وشخصيتين من أعيان مدينة الجزائر منهم أحمد بوضربة (**حباسي، 1998، صفحة 18**).

وقد رفض الجزائريون منح موافقتهم على المشروع وعارضوا تحويله إلى كنيسة متحججين باتفاقية القصبة 4 جويلية 1830م، والتي نصت في أحد بنودها على أن الديانة المحمدية لن يقع عليها أي اعتداء (**بن عثمان خوجة، 2005، صفحة 172**). واستطاع بوضربة بدهائه من انتزاع موافقة رجال الإفتاء على التنازل عن مسجد آخر وهو مسجد المسمكة أو الجامع الجديد(مسجد

الصيادين) لتحويله إلى كنيسة عوض مسجد كتشاوة، لكن الدوق روفيقو رفض الاقتراح بشدة وقال: "لا أريده! أريد الأجمل و الأبهى نحن الأسياد المنتصرون! "(**جوليان، 2008، صفحة 161**) .

وفي 17ديسمبر1831 أعطى روفيقو أوامره للجيش باقتحام المسجد بالقوة، وأثناء محاصرة الجيش للمسجد كان حوالي 4000مصل قد اعتصموا به واضعين المتاريس والحواجز أمام أبوابه، لكن الجيش تلقى أوامر باقتحام المسجد وإطلاق النار على المصلين(**بقطاش، ب ت، صفحة 33**)، ولقد اختار القسيس كولان يوم 24ديسمبر1832– أي عيد ميلاد المسيح –لتمسيح المسجد وتحويله إلى كنيسة حملت اسم القديس فيليب(**بقطاش، ب ت، صفحة 33**) .

ومن جملة المساجد التي هدمت أيضا في عهد دو روفيقو هو مسجد "السيدة"، من أجمل مساجد العاصمة وأقدمها وأحد المساجد السبعة الرئيسية في العاصمة، أقدم الوثائق التي تحدثت عنه ترجع إلى سنة 1564م، رممه حسن –باشا سنة 1794م، اتخذه البشوات مصلى لهم لقربه من قصر الجنينة(قصر السلطان والحكم)، تعرض للهدم في عهد كلوزيل سنة 1830، وبقيت صومعته قائمة لمدة سنتين، ولم تسقط قطعة واحدة إلا في عهد روفيقو، ولم تسقط منارة الجامع قطعة واحدة إلا في عهد روفيقو، وقد استعمل الفرنسيون عدة وسائل لإسقاط الصومعة مثل الحبال والطرق بالفؤوس الغليظة، ثم التجأوا الى تلغيم الصومعة ونسفها حتى سقطت قطعة واحدة (**سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، 2011، الصفحات 13–14**).

ونفس المصير لاقته مساجد أخرى، إذ تم تحويلها إلى مستشفيات وصيدليات نذكر منها جامع سيد الرحبي الذي كان أيضا من الجوامع الكبرى، يرجع تاريخه للقرن السادس عشر، سلمته السلطات الفرنسية سنة 1833م للجيش لتخزين المواد الصيدلية، وكان يعتبر المخزن الرئيس للأدوية العسكرية لمدة سبع سنوات وتم هدمه سنة 1840م، وجامع القشاشين الذي بني سنة 1570م، استولت عليه المصالح العسكرية الفرنسية سنة 1831م ليكون مرقد لجنودها، ثم حول لمستشفى

مدني لبضع سنوات، ثم مخزنا مركزيا للمستشفيات العسكرية الفرنسية(**سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، 2011**).

كما طبقت نفس السياسة على مساجد شرق البلاد وغربها، ففي مدينة وهران سارع بوايبه سنة 1831م إلى تحويل مسجد خنق النطاح إلى مستشفى عسكري نظرا لموقعه الاستراتيجي، ولنفس الغرض استغل مسجد الباشا بوهران، وبعد احتلال عنابة تم تحويل جملة من مساجدها كذلك، نذكر منها مسجد سيدي أبي مروان الذي حوله الجنرال دوزير(D'uzer) إلى أغراض عسكرية، وقد وقع في بجاية عند احتلالها سنة 1833م نفس الشيء من تخريب واستغلال المؤسسات الدينية لأغراض عسكرية(**سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830–1900م، 1998م، صفحة 84**) .

ثانيا: تجاه مقابر المسلمين

كان من بين اهتمامات السلطة الفرنسية عند احتلالها مدينة الجزائر. هو تخصيص بعض الأماكن للأحياء على حساب الأموات، فقد وصل شجع وطمع إدارة الاحتلال في الاستحواذ على الممتلكات إلى انتهاك حرمة المقابر والأضرحة والقباب، التي توزعت في مدينة الجزائر ، ففي ظل حكم الدوق روفيقو لم تسلم مقابر المسلمين من التخريب والنبش، فبحجة تشييد ساحة باب الواد فُتح طريق بين مدينة الجزائر وبين دالي إبراهيم وطريق بين ضاحية باب عزون وحصن الإمبراطور، ولأجل ذلك تم تدمير مقبرتين للجزائريين، دون أدنى اعتبار لحرمة ولا قواعد الدين، ولا الأعراف المتداولة والتي تقضي بنقل الرفات إلى أماكن أخرى بالتشاور مع العلماء، وإنما أمر بإزالة المقبرتين بشكل جعل بقايا عظام الموتى ظاهرة للعيان متناثرة على حواف الطريق، ومع ذلك فإن سلطات روفيقو لم تحدد أماكن أخرى لرفات القبور المهدمة.

كما لقيت قبور عائلات الدايات والأعيان الموريسكيين الواقعة بين الباب الرئيسي وبرج عزون، نفس المصير لدرجة صرح أحد الموريكسيين لبيشون قائلا: "قريبا لن يمكننا أن نعرف أين نعيش وحتى أين نموت". وهذا الفعل الشنيع خلف ردة فعل عكسية جعل بعض الفرنسيين أنفسهم

يرون أن سياسته غير حكيمة تجاه الجزائريين لأنها ستزيد من إبعادهم عن السلطة الفرنسية (**جوليان، 2008، صفحة 162**) .

ولم تتوقف فظائع الفرنسيين في تهديم وتخريب القبور، بل تعداه لتهريب عظام موتى هذه المقابر واستخدامها في صناعة وتبيض السكر، هذه الممارسات الشنيعة كشفت عنها جريدة " Le Sémaphore de Marseille" في 1 مارس 1833م، وأثبت تحقيق اجراه الدكتور سيقو Ségaud"" تم نشره في نفس الجريدة مما جاء فيه " ... وقد قمت بزيارة الباخرة المدفعية La bonne Joséphine"بقيادة ربانها النقيب Perissola)) والقادمة من الجزائر حيث كانت حمولتها من العظام، وبعد أن قمت بفحص دقيق جدا لكمية العظام الموجود، تعرفت على بعض منها وثبت لدي أنه من النوع البشري .."(**أمنة، 2017م، صفحة 52**).

وقد ندد حمدان خوجة بهذا الفعل الشنيع في مذكرة بعث بها لوزير الحربية بتاريخ 3 جوان 1833م، طالبه فيها بتطبيق عقوبات صارمة عل الفاعلين، وبعد الضجة التي أثارتها الصحف حول الموضوع أمر وزير الحربية جونتي دوبوسي الوكيل المدني Gentil Debussy)) باتخاذ إجراءات فعالة لوقف تلك التجارة المشبوهة. وبقيت هذه الجريمة دون عقاب رغم فظاعتها(**أمنة، 2017م، صفحة 54**)، ويبقى السؤال المطروح هنا؛ بأي حق تجرأت الإدارة الفرنسية على المساس بحرمة المقابر، وبأي حق منحت لنفسها حرية التصرف فيها؟

المبحث الثالث: السياسة الأهلية للدوق دو روفيقو

أولا– حكم الجزائريين بواسطة آغا العرب

واجهت الإدارة الاستعمارية في بداية الاحتلال تحديات كبيرة بشأن تسير شؤون الأهالي الجزائريين، بسبب جهلها لجغرافية الجزائر وطبيعة سكانها، وأمام اشتداد المقاومة العنيفة لجأت السلطات الفرنسية إلى إعادة إحياء بعض الوظائف الإدارية التي كانت تابعة للنظام الإداري العثماني

في أيالة الجزائر في سياستها الاستعمارية، وكانت وظيفة آغا العرب ضمن هذه السياسة، بالتقرب من بعض الزعامات الجزائرية وتقليدهم مناصب إدارية، تساعدها في الاتصال المباشر مع الأهالي.

فالسياسة الأهلية لدوق روفيقو لم تختلف عن سابقيه فقد كان سفاحا متهورا يشبه كلوزيل في تصرفاته غير السديدة وفي كرهه لأهل الجزائر، فبتوليه السلطة اتخذ إجراءات تعسفية وعدوانية في التعامل مع جماعة الحضر بمدينة الجزائر، فقد كان يرى أن هؤلاء يشكلون خطرا على الاحتلال الفرنسي وأنهم يعملون بأقنعة مختلفة لذلك قرر التخلص منهم بشتى الوسائل، فسجن بعضهم، وأبعد آخرين عن مدينة الجزائر، وهكذا نفيت في عهده " لجنة المغاربة" التي كان من أعضائها بوضربة، وابن أمين السكة ، وابن عمر وحمدان خوجة، وإبراهيم ابن مصطفى باشا(**سعد، 1992، صفحة 49**).

وإذا كان الدوق قد وقف موقفا عدائيا من حضر مدينة الجزائر، إلا أنه أبقى على نظام ممن سبقه في تعيين محي الدين ابن المبارك في منصب آغا العرب، فحافظ بذلك على بعض تقاليد النظام العثماني في التسيير، وقد كان الأغا محي الدين يمتاز بالحكمة وقوة الشخصية وكان العرب يحترمونه لسمعته الطيبة بينهم.

إلا أنه اختلف عن سلفه الجنرال بريتيزين في تعامله مع الأهالي، هذا الأخير وتحت ضغط واشتداد المقاومة الوطنية في سهل متيجة، فضل سياسة المهادنة نحو العرب، فقام بتعين الحاج محي الدين بن المبارك مرابط القليعة كحاكم وسيط بينه وبين السكان الأهالي، دون التدخل في شؤنهم، واكتفى بسلطته كحاكم على مدينة الجزائر(**حفاف، السياسة الفرنسية الأهلية في بداية الاحتلال(1830–1833)، 2015، صفحة 169**)، يقول بيليسي في هذا الصدد " رغم أن هذا النظام قد أصاب الجيش بالركود إلا أنه سمح باحتلال بعض المناطق المحيطة بمدينة الجزائر"(**Pellissier, 1854, p. 203**)، وهذا ما يؤكد على قوة المقاومة الوطنية في إقليم متيجة وبخطأ تقديرات قادة الجيش الفرنسي الذين اعتقدوا أن التوغل في المناطق الداخلية سيكون أمرًا سهلا.

لذلك كان الدوق يرى أن كل الضربات مباحة مع الأهالي، خاصة وأنه رأى فشل سابقيه في إخماد المقاومة والتوسع خارج مدينة الجزائر، ولعل من أفظع الجرائم التي ارتكبت في عهده كانت مجزرة العوفية في6/ 7 أفريل 1832م بالقرب من واد الحراش، والتي عصفت بالعلاقة بينه وبين العرب، وعجز ابن المبارك الوسيط المسلم في فرض الأمن وخسر سمعته ومكانته بين القبائل. وتأثر الأغا أيضا مثله مثل بقية العرب بالحادثة، وبدأ منذئذ الخلاف بيه وبين الدوق دو روفيقو(**محمدي، 2016، صفحة 140**).

وبدلا من أن يبدأ الدوق عهدا جيدا من المصالحة مع العرب واصل سياسة العنف نحوهم، واشتدت المقاومة في عهده، وكان عنف معاملته يؤدي إلى عنف المقاومة ضده(**Arsène, 1856, p. 275**)، وازداد تعجرفا بعد انتصار الفرنسيين على الجزائريين في معركة بوفاريك في 2 أكتوبر 1832م، بالرغم من تحذير ابن المبارك له بتصرفه كحاكم مطلق وأنكر عليه سياسته القمعية تجاه القبائل، فعزل ابن مبارك واتهمه بتهمة الخيانة وسجن أقاربه، وقرر أن يتصل بالعرب مباشرة متجاهلا سلطة الأغا.

وأملى على سكان القليعة شروط الصلح المتمثلة في دفع ضريبة عقابية، وبقي ابن المبارك طيلة عهد الدوق مطاردا حتى مجئ الجنرال فوارول الذي عفا عنه وأطلق سراح أقاربه، أمام إلحاح قبائل وأعيان سهل متيجة. وبعد اتساع نفوذ الأمير عبد القادر في مليانة ومتيجة انضم إليه الأغا محي الدين وأصبح خليفته على مليانة سنة 1835م(**سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث(بداية الاحتلال)، 1982، صفحة 93**).

ثانيا: سياسة الردع والجزر ضد الأهالي: كان الدوق يرى أن الحل الوحيد لردع الأهالي هو استعمال العنف والقوة، من أجل ترويضهم والقضاء على المقاومة نهائيا، وقد ظهرت سياسته الدموية جلية فيما يلي:

أ – مذبحة العوفية: تعود حيثيات مجزر قبيلة العوفية – وهم فرع من عرش عريب– إلى بداية شهر افريل 1832م، عندما حل مبعوثوا فرحات بن سعيد الى مدينة الجزائر لطلب مساعدة الدوق دو روفيقو ضد الحاج أحمد باي فوافق عل ذلك، وفي طريق العودة هوجموا في إقليم قبيلة العوفية، وعند وصول أخبار الاعتداء على وفد فرحات بن السعيد، أرسل روفيقو حملة لمهاجمة القبيلة ليلا **(Arsène, 1856, p. 275)** ، فقامت القوات في ليلة 6 من شهر أفريل بإبادة القبيلة بأكملها ذبحا وهي نائمة، ومحاكمة زعيم القبيلة " الشيخ الربيعة" وإعدامه، رغم تأكد الدوق من براءة قبيلة العوفية من الهجوم، بعد القبض على منفذي الهجوم الذي اتضح أنهم من قبيلة أخرى غير قبيلة العوفية (قبيلة الخشنة). وباعتراف بيشون نفسه الذي صرح أن قبيلة العوفية كانت من القبائل الصديقة والتي وضعت نفسها تحت حماية الفرنسيين منذ احتلالهم للعاصمة، كما أنها كانت تزود الفرنسيين بالمواد الغذائية اللازمة**(Pichon, 1833, p. 132)**

ب – إعدام المبعوثين : نتيجة حصوله على بعض التقارير التي تفيد بتحركات بعض الزعماء في إقليم متيجة، أرسل الدوق إلى سكان البليدة بتاريخ 6أكتوبر 1832م، يطلب منهم إرسال وفد إلى الجزائر يرأسه القائدين " العربي بن موسى" قائد وطن بن خليل، و"مسعود بن عبد الواد قائد السبت– بسبب توجسه منهما لعدائهما الشديد للقوات الفرنسية واستعدادهما لإثارة العرب ضدهم– ورغم تردد القائدين في الذهاب لشعورهم بوجود مكيدة، وقبل ذلك اشترطا الأمان للموافقة، فأرسله الدوق لهما عن طريق صديقهما "محمد المخفي " قائد وطن الخشنة (**محمدي، 2016، صفحة 139**).وبمجرد وصولهما العاصمة تم سجنهما وتعذيبهما بوحشية طيلة شهر ثم نفذ فيهما حكم الإعدام بعد محاكمة صورية في فيفري 1833م **(Pellissier, 1854, pp. 257-258).**

ج– فرض الغرامات الباهضة عل سكان الجزائر والقليعة والبليدة: فرض الدوق على سكان مدينة الجزائر غرامة من الصوف قدرها أربعة آلاف وخمسمائة قنطار من الصوف لتجهيز أسرة الجيش الفرنسي، كما عاقب مدينتي البليدة والقليعة بدعوى تأييد الثوار في إقليم متيجة، بغرامة مالية قدرها مليون ومائة ألف فرنك (1.100.100فرنك) على سكان القليعة، لم تدفع منها سوى

عشرة آلاف فرنك(10.000فرنك)، تولت دفعها عائلة ابن مبارك، ولم تدفع البليدة سوى (1.400 فرنك) قدمها حاكمها فيما بعد لخليفة دو روفيقو(**سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث(بداية الاحتلال)، 1982، صفحة 93**).

ثالثا– مفاوضات الدوق دو روفيقو مع أحمد باي

منذ وصوله الجزائر حاول الدوق دو روفيقو السيطرة على بايلك الشرق، وبهدف عزل الحاج أحمد باي اتصل بخصومه، وراسل أعيان وشيوخ القبائل في الشرق الجزائري بهدف تأليبهم ضده، فراسل إبراهيم باي الكريتلي، وفرحات بن سعيد من أسرة بوعكاز، والحسناوي شيخ قبيلة الحنانشة بالأوراس، فلما أدرك الدوق عجزه عن بسط نفوذه عسكريا على الشرق الجزائري، أصبحت الضرورة ملحة للوصول الى تسوية مع الحاج أحمد باي، فعمل الدوق كل ما بوسعه لإقناع أحد باي بالاعتراف بالسلطة الفرنسية ودفع الضرائب (اللازمة).

ورغم توجسه من تحركات حضر مدينة الجزائر الا أنه في مفاوضاته مع أحمد باي أرسل إلى حمدان خوجة للتفاوض مع أحمد باي ودامت هذه المفاوضات من جويلية الى نوفمبر 1832م، أرسل خلالها الدوق حمدان خوجة إلى قسنطينة مرتين(**باي، 1981م، صفحة 33**)

– الرحلة الأولى (أوت– سبتمبر 1832م): وتتلخص الرسالة الشفهية التي حملها حمدان خوجة للدوق فيما يلي:

هدد الدوق الحاج أحمد باي بتجهيز حملة على قسنطينة قوامها 15 ألف جندي إذا رفض الخضوع للفرنسيين وطلب منه ما يلي:

- قطع الطريق التجاري الرابط بين تونس وقسنطينة.
- جباية الضرائب باسم فرنسا.
- دفع غرامة حربية قدرها 3 مليون فرن فرنسي.

– دفع اللازمة السنوية(**حفاف، السياسة الفرنسية الأهلية في بداية الاحتلال(1830–1833)، 2015، صفحة 167**).

رفض أحمد باي كل مطالب الدوق . وأشار إلى أنه لا يمكنه إبرام أي اتفاق نهائي مع الفرنسيين دون موافقة السلطان العثماني محمود الثاني. ويفهم من رد أحمد باي بأن استعمال الدوق للغة التهديد زاد من تصلبه. وأمام قصور إمكانياته العسكرية واشتداد المقاومة في الوسط والغرب الجزائري أرسل الدوق حمدان خوجة في رحلة ثانية على قسنطينة.

رحلة حمدان خوجة الثانية (أكتوبر– نوفمبر 1832م): وصل حمدان خوجة إلى قسنطينة يوم 29 أكتوبر 1832م، حاملا رسالة الدوق إلى أحمد باي وتتلخص فيما يلي:

– تخفيض الغرامة الحربية من ثلاثة ملايين فرنك فرنسي إلى خمسين ألف دورو.

– تنصيب حاميات فرنسية في قصبتي عنابة وقسنطينة.

– حرية التجارة في ميناء عنابة.

مع تأكيد دعم الحكومة الفرنسية لأحمد باي لمواجهة خصومه، شريطة دفع الجباية باسم الفرنسيين، وكان رد الحاج أحمد باي بالرفض القاطع، وكان أكثر تصلبا من السابق3 (**باي، 1981م، الصفحات 35–36**).

رابعا: تأسيس المكتب العربي

بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر وجدت الإدارة الفرنسية نفسها مجبرة على البحث عن نظام إداري يكون همزة وصل بينها وبين الأهالي لتسير شؤونهم وتسهيل عملية الاحتلال، فبعد فشل الزعامات المحلية ذات النفوذ الكبير في منصب آغا العرب بتزويدها بالمعلومات الضرورية، قررت القيادة العسكرية إلغاء مهمة آغا العرب، واستبداله بجهاز إداري آخر لتسير شؤون الأهالي، فجاءت فكرة إنشأ الشؤون الأهلية أو الشؤون العربية التي تستخدم لهذا الغرض.

بصفة غير رسمية أنشأ الدوق دو روفيقو سنة 1833م أول مكتب عربي مكلف بالشؤون العربية لمعالجة القضايا الهامة المتعلقة بالأهالي، وكان هدف روفيقو من إنشأ هذا المكتب هو الاعتماد على مترجمين أو مختصين في الشؤون العربية من أجل متابعة العلاقة مع القبائل، وطمأنتهم بأن الإدارة العسكرية الفرنسية لا تنوي إلحاق أي ضرر بهم إذا تعاونوا معها(**بوحوش، 1997م، صفحة 129**).

ولكن حقيقة الأمر أن هذا المكتب هو الغطاء الشرعي للسياسة الأهلية من أجل إخضاع الأهالي، فكان الغرض الحقيقي من استحداث هذا المكتب هو الحصول على معلومات طوبغرافية، ديمغرافية، والتعرف على الموارد الاقتصادية للجزائر، وخلفية حقيقة للجوسسة والدعاية، واستغلال القبائل التي لم يتم إخضاعها كي تستجيب للسلطة الفرنسية في خدمة الاحتلال.

في البداية كان هذا المكتب قسما من أمانة مكتب الدوق، ، فالدوق عندما حل بالجزائر لم يجد في أرشيف قيادة الأركان أثرا لمصلحة المخابرات لاختراق صفوف القبائل وإثارة النعرات بينهم والتعرف على تحركاتهم، فبموافقة وزير الحربية أسس الدوق هذه المصلحة وخصص لها غلافا ماليا سري بقيمة 60 ألف فرنك فرنسي(**حفاف، السياسة الفرنسية الأهلية في بداية الاحتلال(1830–1833)، 2015، صفحة 166**)، أسندت إدارته إلى النقيب لامورسيارLamoricière))، وهذا لأنه كان يحسن التكلم باللغة العربية. وفي سنة 1837م تحول إسم هذه الهيئة إلى إدارة الشؤون العربية ولها نفس مهمة سابقتها، ونظرا للدور الذي قامت به قام بوجو(Pugeaud) سنة 1844م بتنظيمها وإعطائها صفة رسمية تحت إسم المكاتب العربية (**فركوس، 2007، صفحة 77**).

وقد استطاع الدوق اختراق صفوف القبائل بالاعتماد على سياسة فرق تسد، إذ نجح في زرع الفرقة بين العائلات تارة والقبائل تارة أخرى، وحاول كسب ثقة شيوخ العرب البارزين ومنهم فرحات بن السعيد، الذي فضل التحالف مع دو روفيقو ضد الحاج أحمد باي، بحكم الصراع القائم

بين الزعامات الصحراوية. وراسل أيضا أعيان وشيوخ القبائل في الشرق الجزائري بهدف تأليبهم ضده، فراسل إبراهيم باي الكريتلي والحسناوي شيخ قبيلة الحنانشة بالأوراس وغيرهم(**حفاف، السياسة الفرنسية الأهلية في بداية الاحتلال(1830–1833)، 2015، صفحة 166**).

المبحث الرابع: السياسة الاستيطانية لدوق دو روفيقو

يعتبر الدوق دو روفيقو أب الاستيطان الرسمي في الجزائر، فتبعا للإجراءات الإدارية الجديدة التي تقضي بفصل السلطة المدنية عن العسكرية، بدأت الإدارة الفرنسية في تنفيذ سياسة الاستيطان الرسمي بناء على المرسوم الصادر في 21سبتمبر 1832م، فالدوق هو أول من باشر في إقامة التجربتين الاستيطانيتين الرسميتين في ضواحي مدينة الجزائر برعاية كاملة للدولة، إذ وصلت إلى ميناء الجزائر سفينة تحمل 400 مهاجر ألماني وسويسري، خصصت لهم السلطات الاستعمارية مقاطعتين في ضواحي مدينة الجزائر، فكانت أول مستوطنة تخص مقاطعة دالي إبراهيم منحت لفائدة خمسين عائلة، خصصت لهم مساحة إجمالية سعتها 277 هكتار، واستقرت أخرى بضواحي القبة 23 عائلة، والتي استفادت من 39 هكتار، وقد تم منح لكل عائلة من 3 الى 4 هكتارات من الأرض علاوة على أدوات الفلاحة والبذور والمواد الغذائية ومساعدات مالية(**شويتام، 2021، صفحة 197**).

فمنذ المرحلة الأولى من الاحتلال التي أطلق عليها "مرحلة التردد"، كان يرى الدوق ضرورة بقاء الكولون في الجزائر وتوزيع الأراضي عليهم، والجدول أدناه يبين تطور وتيرة الهجرة الأوروبية إلى مدينة الجزائر على عهد الدوق (1831–1833م):

السنة	عدد الأوروبيين
1831م	3228
1832م	4856
1833م	7812

Source :(Victor, 1906, p. 34)

من خلال الجدول يتبين تطور عدد الأوروبيين القادمين للجزائر خلال هذه الفترة، فالدوق كان من أشد المتحمسين لفكرة توطين الكولون في الجزائر، بتهيئة الظروف وإخلاء الأماكن السهلية والخصبة التي يقطنها الأهالي من أجل هاته المستوطنات الناشئة، ، وهو ما تؤكده القرارات الصادرة عقب قمع قبيلة العوفية التي كانت تخفي وراءها أطماعا للاستيلاء على الأراضي الخصبة في سهل متيجة، إذ أن هذا السهل الرائع – بتعبير جوليان– سيصبح بعد تجفيفه وتطهيره منطقة خصبة وصالحة للعيش وذلك لاستيعاب الأعداد المتزايدة المستوطنين(**جوليان، 2008، صفحة 138**)،

وقد كان للجيش دور كبير في توسيع العملية الاستيطانية، فالمهمة التي جاء من أجلها الجيش ليست فقط الدفاع عن مدينة الجزائر، ولكن أيضا من أجل تغيير معالمها والشروع في عملية استغلال الأراضي وإقامة المستوطنات، فقي عهد الدوق حصل الجيش الفرنسي على إمدادات معتبرة جعلت تعداده يفوق سلفه بيرتيزين. فكان أول عمل قام به عند وصوله الجزائر هو إنشأ عدة معسكرات في محيط مدينة الجزائر لإعادة الأمن في ضحيتها التي استعصت على جيش الاحتلال وجعلته محاصرا داخل مدينة الجزائر. وتم تعزيز هذه المعسكرات بسلسلة حصون كطوق أمني ومراكز حراسة متقدمة امتدت من قمة بوزريعة مرورا بدالي إبراهيم، تقصراين، واد الكرمة، المزرعة النموذجية، جسر قسنطينة والدار المربعة بهدف ضمان حرية حركة الجنود وعدم تعرضهم لأي هجوم (**غانم، 2022، صفحة 278**).

وبحجة إقامة المشاريع وتوسيع النسيج العمراني للمدن، تم تهديم العديد من المنازل والمعالم الحضارية، كتوسيع ساحة الحكومة وتحويل الفيلات والقصور إلى مؤسسات عمومية للجيش، والمساجد إلى كنائس ومخازن وفنادق ومستشفيات عسكرية كما أسلفنا الحديث، كل ذلك على حساب مؤسسات دينية ووقفية تم هدمها دون أدنى احترام لمشاعر الجزائريين ولا لقدسية الأماكن المهدمة، ويروي شاهد عيان في هذا الخصوص أن خلال سنة(1832–1833م) أن وجه مدينة

الجزائر قد أخذ يتحول من الطابع الشرقي إلى الطابع الغربي، ومن أثار هذا التغير استبدال أسماء الشوارع والمؤسسات وغيرها بإعطائها أسماء رومانية وأروبية مثل شارع يوبا، شارع شارل الخامس، شارع دوكين، شارع دوريا....الخ(**سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830–1900م، 1998م، صفحة 71**).

خاتمة:

من خلال ما سبق عرضه حول السياسة الاستعمارية للدوق دو روفيقو يمكن الخروج بالنتائج التالية:

–إن الانتهاك الفظيع للمقدسات والمؤسسات الدينية، في عهد الدوق روفيقو أبانت عن مدى التعصب الديني والنزعة الصليبية التي صاحبت القادة العسكريين الفرنسيين منذ الحملة الفرنسية على مدينة الجزائر، رغم تعهد السلطات الفرنسية في معاهدة القصبة باحترام الدين الإسلامي ومؤسساته، إلا أن مجمل الممارسات اتجاه المؤسسات الدينية في عهد الدوق من هدم وتخريب أثبتت عكس ذلك تماما.

– هدفت سياسة الدوق دو روفيقو الى تحطيم المجتمع الجزائري في بنيته الاجتماعية والاقتصادية بالإستلاء على ممتلكاته ومصادرة أراضيه تمهيدا لإخضاعه وتفكيك وحداته، وبالتالي تكريس الهيمنة الفرنسية على الجزائر أرضا وشعبا.

–أسهمت السياسة الأهلية للدوق روفيقو في ازدياد القطيعة مع السكان الأهالي نظرا للدموية التي ميزت سياسته ضدهم، فضرب الرؤوس والإعدام والإبادة كان عملا مشروعا في نظره للقضاء على المقاومة، وفي الأخير كان عنف سياسته يؤدي إلى عنف المقاومة ضده طيلة السنتين التي قضاها كقائد عام في الجزائر.

– عكست السياسة الاستعمارية للدوق دو روفيقو كل مظاهر الوحشية والعنف العسكري ضد المقاومة الوطنية المستميتة، والتي ارتبطت باستعمال وسائل دموية للقضاء عليها دون مراعاة أي وازع ديني أو إنساني، ورغم ذلك فإن السياسة القمعية للدوق لم تنل من عزيمة المقاومة التي استمرت شرقا وغربا طيلة القرن التاسع عشر.

- لعب الدوق دو روفيقو دورا محوريا في التثبيت لقاعدة استيطانية كبرى في الجزائر، من خلال تهيئة الظروف الملائمة للاستيطان والدعم المادي المقدم للمستوطن الأوربي، وكانت النهاية لهذا المشروع تغيير في البنية الديمغرافية وسيطرة العرق الأوربي على مستعمرة الجزائر.

في الأخير إن الحديث عن موضوع السياسة الاستعمارية لدوق دو رفيقو موضوع شاسع لم يقتصر على الجوانب المذكورة فقط، وإنما شمل أيضا جوانب المقاومة وجرائم الإبادة وأثرها عل الجزائريين، والتي تستحق هي الأخرى وقفة تمحيص ودراسة، لذلك نحث الجميع على التنقيب والبحث على ما يمكن أن يسهم في فضح السياسة الاستعمارية إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر.

قائمة المراجع:

- **المؤلفات:**

1- باي أحمد. (1981م). مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

2- بقطاش خديجة. (ب ت). الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830-1871. الجزائر: منشورات دحلب.

3- بوحوش عمار. (1997م). التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م. بيروت لبنان: دار الغرب الإسلامي .

4- حباسي شاوش. (1998). من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي . الجزائر : دار هومة.

5- حرب أديب. (1983). التاريخ العسكري والاداري للأمير عبد القادر 1808 م – 1847 م، ج1. الجزائر: الشركة الوطنية لنشر والتوزيع .

6- حمدان بن عثمان خوجة. (2005). المرآة. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

7- جوليان شارل أندري. (2008). تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو و بدايات الاستعمار 1827-1871 (المجلد الجزء الأول). (المعهد العربي العالي للترجمة، المترجمون) الجزائر: دار الأمة.

8- سعد الله أبو القاسم. (1992). الحركة الوطنية الجزائرية ج1. بيروت-لبنان: دار الغرب الاسلامي.

9- سعد الله أبو القاسم (1982). محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث(بداية الاحتلال). الجزائر: الشركة الوطنية لنشر والوزيع.

10- سعد الله أبو القاسم. (1998م). الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900م. بيروت لبنان: دار الغرب الاسلامي.

11- سعد الله.أبو القاسم (2011). تاريخ الجزائر الثقافي (المجلد الجزء الخامس). الجزائر: عالم المعرفة .

- **المقالات:**

1- بن زينب أمنة. (6ا ديسمبر، 2017م). واقع المقابر و الأضرحة بمدينة الجزائر أثناء الفترة الاستعمارية. المجلة الجزائرية للبحوث والدرسات التاريخية، الصفحات ص 44-62.

2- بودن غانم. (2 ديسمبر، 2022). مذبحة العوفية بوادي الحراش 1832 الظروف والتداعيات. عصور، الصفحات 269-288.

3- حفاف فضيلة. (3 مارس، 2015). السياسة الفرنسية الأهلية في بداية الاحتلال(1830-1833). مجلة الحكمة للدرسات التاريخية ، الصفحات 154-172.

4- حفاف فضيلة. (2016). السياسة الدينية الفرنسية بالجزائر مع بداية الاحتلال على عهد الدوق دو روفيكو1831-1833م. مجلة قضايا تاريخية.

5- شويتام أرزقي. (6 جانفي، 2021). سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830-1914م. التاريخ المتوسطي، الثاني(2).

6- فركوس صالح. (12 ديسمبر، 2007). الإدارة الإستعمارية والمجتمع الجزائري (1830-1844). حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية ، الصفحات 76-90.

7- محمدي رزيقة. (6 ديسمبر، 2016). المقاومة الشعبية بمتيجة (1830-1840). مجلة متيجة للدراسات التاريخية، الصفحات 126-147.

- **المؤلفات باللغة الأجنبية:**

1- ne-Jean-Marie-René Savary. (1914). *Correspondance du duc de Rovigo.* ALGER: Typographie Adolphe Jourdan, imprimeur de l'Université.

2- Breteuil Arsène, (1856). L'Algérie Française, Histoire-Mœurs-Coutumes-Industrie-Agriculture, t 1. Paris: Dentu libraire-éditeur.

3-Pellissier, deReynaud, (1854).Annales Algériennes.Alger: Librairie Bastide.

4- Pichon, M. (1833). Alger sou la domination francaise,son

état present et son avener,Paris, M D CCC XXX III. .

5- Demontès Victor.(1906). le peuple algérien: essais de démographie algérienne. ALGER: IMPRIMERIE ALGERIENNE.